بيان مشترك صادر عن منظمات المجتمع المدني اليمني بمناسبة اليوم الدولي للتعليم – 24 يناير 2026

يُعدّ التعليم حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان وحقاً مكفولاً لكل طفل دون تمييز، وفقاً لالتزامات اليمن بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي اليمن، ما تزال سنوات النزاع المستمر منذ عشر سنوات تُقوّض هذا الحق بصورة منهجية، وتحوّل المدارس من منشئات آمنة للتعلّم إلى ساحات خطر، بما يهدد جيلاً كاملاً بالحرمان والتسرب والاستغلال والعنف.

وتشير أحدث تقديرات اليونيسف ضمن "العمل الإنساني من أجل الأطفال اليمن 2025" إلى أن 4.5 مليون طفل خارج المدرسة، وأن 6.2 مليون طفل يحتاجون إلى دعم تعليمي، مع معدل تسرب/انقطاع مدرسي مرتفع مرتبط بالفقر وعمالة الأطفال، إضافة إلى تدهور قدرة النظام التعليمي على الاستمرارية. كما تفيد الوثيقة ذاتها بأن **ما لا يقل عن 2,424 مدرسة دُمّرت منذ 2015**، وأن **قرابة 200 ألف معلم لم تُصرف رواتبهم منذ 2023** بما ينعكس مباشرة على جودة التعليم وإتاحة الوصول إليه.

وإلى جانب الانهيار البنيوي يتعرض التعليم لانتهاكات جسيمة تشمل الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري للمرافق التعليمية. فقد وثّق تقرير "التعليم تحت الهجوم 2024" (GCPEA) أنه خلال الفترة 2022–2023 تم رصد ما لا يقل عن 99 حادثة استخدام عسكري للمدارس، كما تحققت الأمم المتحدة في عام 2022 من **الاستخدام العسكري لـ 67 مدرسة** ارتكبتها أطراف من بينها جماعة الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا بما يُعرّض الطلاب والمعلمين للخطر ويعطل العملية التعليمية.

كما تؤكد تقارير متابعة "الأطفال والنزاع المسلح" أن الحوثيين ما زالوا مُدرجين ضمن الأطراف المسؤولة عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال (ومنها تجنيد الأطفال واستمرار تنظيم المخيمات الصيفية والتي تستهدف غالبا طلاب المدراس وهو ما يرتبط عملياً بتقويض التعليم وجرّ الأطفال بعيداً عن المدارس. وإذ نُحمّل جماعة (الحوثيين) المسؤولية عن نمط واسع من الانتهاكات التي تمس التعليم والطفولة في مناطق سيطرتهم، فإننا نؤكد أيضاً أن بقية أطراف النزاع تتحمل التزامات قانونية مماثلة، وأن الانتهاكات أينما وقعت يجب أن تُواجه بالمنع والتحقيق والمحاسبة دون استثناء.

وفي هذا اليوم نُجدد التأكيد أن حماية التعليم ليست مسألة خدمية فقط، بل هي واجب قانوني وشرط أساسي لسلام مستدام. كما نذكّر بأن اليمن أيد إعلان المدارس الآمنة عام 2017، بما يقتضي إجراءات ملموسة لمنع الاستخدام العسكري للمدارس وحماية الطلاب والمعلمين.

تطالب المنظمات الموقعة على البيان من جميع الأطراف التالي:

1. وقف فوري للهجمات على المدارس ولأي أعمال عنف تمس الطلبة والمعلمين، واحترام الطابع المدني للمنشآت التعليمية كأعيان مدنية محمية.

2. حظر وتجريم الاستخدام العسكري للمدارس وإخلاؤها فوراً من أي وجود مسلح أو تخزين أسلحة/اتخاذها مواقع عسكرية مع الالتزام العملي بإعلان المدارس الآمنة.

3. حماية الأطفال من التجنيد والاستغلال وربط ذلك بإجراءات ملموسة تُبقي الأطفال في التعليم، مع دعم برامج الحماية والدعم النفسي والاجتماعي داخل المدارس.

4. خطة تعافٍ تعليمية عاجلة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة وتوفير المواد التعليمية وإزالة العوائق أمام تعليم الفتيات والأطفال النازحين.

5. ضمان حقوق المعلمين وتمويل التعليم عبر حلول مستدامة لصرف الرواتب والحوافز والتأهيل وبناء القدرات، ومعالجة أزمة انقطاع الرواتب التي تضرب جودة التعليم واستمراريته.

الموقعون:

1- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان (تحالف رصد).
2- منظمة مساءلة
3- مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
4- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5- مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6- مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
7- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8- منظمة رصد حقوق الإنسان
9- منظمة رابطة أمهات المختطفين
10- منظمة سام للحقوق والحريات
11- منظمة السلم والعدالة الاجتماعية
12- المنظمة الوطنية للحقوق والتنمية
13- الشبكة اليمنية لرابط الضحايا
14- منظمة حماية للتوجه المدني
15- منظمة عين لحقوق الانسان
16- منظمة ميون لحقوق الانسان
17- منظمة مساواة للحقوق والحريات